

مذكرة دعوة

(اخطار)

صادر عن محكمة حقوق صالح اربد

الى الجندي المرح رقم ١٠٣٦٦٩ حسن عوده بخيري بجهول على الإقامة .

يقضي حضورك لمحكمة صلح حقوق اربد يوم الاربعاء الواقع في ١٧/٩/١٩٧٥ الساعة الثامنة صباحا للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالاضافة لوظيفة فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلك عنك تجري بحاكك غيبا .

مذكرات جلب

يقضي حضور الاشخاص التالية ايامهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى القائمة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المختصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
حسين عبد محمود التناش	بداية عمان	٩٧٥/٩/٢٣	٨ صباحاً	التزوير
حسين عليان مسلم السواعره	"	٩٧٥/٩/١٨	"	الحرب من الحفظ القانوني
راحمي جاسر مصطفى	جنايات عمان	٩٧٥/٩/٣٠	"	الشروع بالقتل
مجدوح يوسف المرزوق	"	٩٧٥/٩/٢٣	"	الاختلاس
محمد احمد علي رشيد	"	"	"	هتك العرض والسرقة
محمد جبال يوسف الجالي	"	"	"	احداث عاهه دائمة
عودة عبد الله علي حسن	صلح عمان	٩٧٥/٩/١٦	"	التسبب بالايداء
محمد علي الحنفي	"	٩٧٥/١٠/١٨	"	مهن
طريف احمد باير الغرام	صلح الزرقاء	٩٧٥/٩/١٦	"	استعمال مزور
علي محمود احمد	"	"	"	ايداء
محمد عبد حسن	الجوارك البدائية	٩٧٥/١٠/٢	"	الجزاء



المجلس
شؤون ضبط

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١١ رمضان سنة ١٣٩٥ هـ . الموافق ١٦ ايلول سنة ١٩٧٥ م . العدد ٢٥٧٩

الفهرس

صفحة		
١٤٩٥	قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للائحة الاقتصادي	قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٥
١٥١٠	قانون معدل لقانون النقل على الطرق	قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٥
١٥١٦	قانون معدل لقانون هيئة وادي الاردن	قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧٥
١٥١٨	النظام الداخلي لقنابة المعروضين والمرضات والقنابات القانونية	نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٥
١٥٢٣	نظام معدل لنظام النقل على الطرق	نظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٥
١٥٢٤	نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الاردني	نظام رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٥
١٥٢٦	نظام معدل لنظام بدل الارشاد على السفن	نظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٥
١٥٢٧	نظام معدل لنظام الرسوم المترتبة على السفن (رسوم الرسو والتلبص)	نظام رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥
١٥٢٨	نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية	نظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٥
١٥٢٩	نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات اصحاب المهن المهنية في القوات المسلحة الاردنية	نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٧٥
١٥٣٢	نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات الاطباء والصيادلة في القوات المسلحة الاردنية	نظام رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٥
١٥٣٤	نظام معدل لنظام علاوات الطيارين وضباط المهن الفنية لسلاح الجو الملكي الاردني	نظام رقم (٨٣) لسنة ١٩٧٥
١٥٣٥	نظام علاوات المهن الطبية المساعدة	نظام رقم (٨٤) لسنة ١٩٧٥
١٥٣٧	تصحيح اخطاء	

تعليمه القرائات المسطرة الأردنية

هكذا من الشاهل

مجلس الوزراء

بمقتضى الفقرة (١) للبادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٨/١٩٧٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٥

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل مشروع تطوير مدخل عمان الشمالي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل مشروع تطوير مدخل عمان الشمالي لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي صحيحة نافذة بالنسبة لجميع النفايات المترتبة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٧/٨/١٩٧٥

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم فوقان الفتاوي	وزير التنسيق خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والإعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيح أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الطويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية لروت التلهولي	وزير الاشغال العامة عمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية عمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير المعدل لاجي حسين الطراونه	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي

اتفاقية قرض

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

تمويل مشروع تطوير مدخل عمان الشمالي

هكذا من أجل

اتفاقية قرض

انه في يوم
تم الاتفاق بين :
اولا - حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
(وتسمى فيما يلي « المقرض »)
وثانيا - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
(ويسمى فيما يلي « الصندوق العربي »)

بما أن المقرض قد طلب من الصندوق العربي أن يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع تطوير مدخل عمان الشمالي في المملكة الاردنية الهاشمية ، الوارد وصفه في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، وبما أن من أغراض الصندوق العربي الاسهام في تمويل ومشروعات الانماء الاقتصادي في الدول والبلاد العربية ، وكان قد ثبت للصندوق العربي أهمية المشروع وجدواه لتطوير الاقتصاد والاجتماعي في المملكة الاردنية الهاشمية ، وبما أن الصندوق العربي قد وافق ، لمسا تقدم ، على تقديم قرض الى المقرض بالشروط والاحكام المبينة في هذه الاتفاقية ،
لذلك اتفق الطرفان على ما يأتي : -

المادة الاولى

القرض ، الفائدة والتكاليف الاخرى ، السداد ، مكان السداد

- ١ - يوافق الصندوق العربي على أن يعطي المقرض ، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضا قيمته ٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ د.ك. (خمسة ملايين من اللناير الكويتية) ، وذلك لتغطية جميع ما يحتاجه المشروع من العملات الاجنبية .
- ٢ - يلتزم المقرض بأن يدفع فائدة سنوية بواقع ٦٪ (ستة بالمائة) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- ٣ - في حالة قيام الصندوق العربي باصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقرض ، تطبيقا لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقرض بدفع ٥٠٪ (نصف بالمائة) سنويا على اصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق العربي النهائي غير القابل للرجوع فيه .
- ٤ - تحسب الفائدة والتكاليف الاخرى السالفة الذكر على اساس ان السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .
- ٥ - يلتزم المقرض بأن يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض طبقا لجدول السداد الوارد بالملحق رقم (١) من هذه الاتفاقية .

- ٦ - يحق للمقرض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة وبعد ان يكون قد اعطى الصندوق العربي اختصارا سابقا بنسبة واربعين يوما على الاقل ، أن يسدد قبل آجال الاستحقاق : -
(أ) جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، أو
(ب) قسما كاملا أو أكثر من أقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من الاقساط الابد اجلا .
- ٧ - تسدد الفوائد والتكاليف الاخرى المذكورة سابقا كل ستة اشهر في الحادي والثلاثين من آذار (مارس) والثلاثين من ايلول (سبتمبر) من كل سنة .
- ٨ - اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى المقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في الاماكن التي يحددها الصندوق العربي في حدود المقول .

المادة الثانية

احكام المعاملات

- ١ - يتم سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية ، بالذناير الكويتية .
- ٢ - يقوم الصندوق العربي ، بناء على طلب المقرض ، وعلى اعتبار انه يعمل بالوكالة عنه ، بالحصول على العملات الاجنبية الختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفاقية ، أو التي يكون المقرض قد دفع بها فعلا ثمن تلك البضائع ، ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة مساويا لمقدار الذناير الكويتية التي لزمتم للحصول على العملة الاجنبية وذلك وفقا لسعر التبادل السائد في ذلك التاريخ .
- ٣ - يحفظ الصندوق العربي لنفسه بالحق في ان يسترد القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى ، اما بالذناير الكويتية ، او بنفس العملات التي دفع بها القرض للمقرض او بالوكالة عنه . ويجوز للمقرض السداد بعملة اخرى بشرط موافقة الصندوق العربي . ولا يعتبر ان السداد قد تم طبقا لاحكام هذه الاتفاقية الا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق العربي الذناير الكويتية او العملة او المعاملات الاخرى التي يوافق عليها بمقدار ما يتسلمه منها ، وذلك على اساس قيمتها منسوبة الى الدينار الكويتي .
- ٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى ، يسوم الصندوق العربي بتحديد ذلك السعر في حدود المقول .

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١ - يحق للمقرض ان يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، او لمراجعة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقا لنصوص هذه الاتفاقية .
- ٢ - ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على أول تموز (يوليو) ١٩٧٥م ، او لتمويل بضائع اشترت بعملة المقرض قبل ذلك التاريخ الا اذا وافق الصندوق العربي على ذلك .
- ٣ - يجوز بناء على طلب المقرض ، وطبقا لاحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق العربي ، ان يقوم الاخير باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بان يدفع المقرض او الغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض ، ويظل هذا التعهد ساريا حتى اذا انقضى القرض او اوقف حق المقرض في السحب .

هكذا من العمل

٣ - عندما يرغب المقترض في ان يسحب اي مبلغ من القرض ، او في ان يصدر الصندوق العربي تمهيدا كتابيا نهائيا غير قابل للرجوع فيه تطبيقا للفقرة السابقة ، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقا للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي بحيث يكون شاهدا للبيانات والقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول .

وطليات السحب والمستندات اللازمة ، التي سيرد النص عليها فيما يلي ، يجب ان تقدم مباشرة عقب انقضاء المبالغ المقدمة عنها الا اذا اتفق المقترض والصندوق العربي على خلاف ذلك .

٤ - على المقترض ان يقدم الى الصندوق العربي المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول ، سواء قبل ان يقوم الصندوق العربي بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .

٥ - طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لما يجب ان تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات ان المقترض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٦ - يلتزم المقترض بان لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع المينة في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية وطبقا للنسب التي توضح في تلك القائمة . ويجوز تعديل البضائع والنسب من وقت لآخر بالاتفاق بين الادارة القائمة على تنفيذ المشروع وادارة الصندوق العربي دون تجاوز الحد الأقصى ، لمبلغ القرض .

٧ - يقدم الصندوق العربي بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض ، مسرعا الى المقترض او لافته وأمره .

٨ - ينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في ٣١ كانون اول (ديسمبر) ١٩٧٩ ، او أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي .

المادة الرابعة

احكام خاصة بتنفيذ المشروع

١ - يقوم المقترض بوضع حصة القرض تحت تصرف مجلس امانة العاصمة (ويقعد به في هذه الاتفاقية مجلس بلدية عمان) المنشأ بموجب قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ ، (قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥) ، او أي جهة عمل على المجلس مستقبلا في القيام بتنفيذ المشروع . وذلك وفقا للاحكام والشروط التي يوافق عليها الصندوق العربي .

٢ - يلتزم المقترض ومن يعملون لحسابه بتنفيذ المشروع في المواعيد المحددة له وبالعناية والكفاءة اللازمين وطبقا للاسس الادارية والمهندسية والمالية السليمة ، ومن أجل ذلك يتعهد المقترض بأن يقوم بالآتي :-

أ - يستخدم مديرا للمشروع ، له مقدرة وخبرة ، وعدداً كافياً من الفنيين والموظفين الكفاءه اللازمين لتنفيذ المشروع وذلك في موعد لا يتجاوز اليوم الاول من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ م ، ويلتزم المقترض بأن يوفر لمدير المشروع كل السلطات والصلاحيات اللازمة لحسن اداره على ان يتم ذلك كله بالتشاور مع الصندوق العربي .

ب - يستعين في الاشراف على أعمال التنفيذ ببيت خبرة استشاري يتم اختياره وتحديد شروط استخدامه بالاتفاق بين المقترض والصندوق العربي .

ج - يفتح أعمال التنفيذ في مناقصة عالمية مفتوحة ، وفقا لشروط ومواصفات مقبولة من الصندوق العربي ، لاختيار أفضل عطاء تقدم به مقاول من يكون قد ثبت مقدما توافر الكفاءة المطلوبة في حتمهم . ويتم تحليل العطاءات واختيار المقاول وتحديد شروط استخدامه بالاتفاق مع الصندوق العربي .

د - يقدم الصندوق العربي جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات الخاصة بالمشروع وجدولا زمنيا بمواعيد تنفيذه ، ويقدم المقترض للصندوق العربي أية تعديلات يرى ضرورة ادخالها عليها في المستقبل ، وكل ذلك على النحو المفصل الذي يوافق عليه الصندوق العربي .

هـ - يسلم الاراضي التي تم الاعمال عليها للمقاول على نحو فوري وخالية من أية عقبات مادية او قانونية وذلك وفقا للجدول الزمني الملحق رقم (٣) من هذه الاتفاقية .

و - يمنح كافة التسهيلات اللازمة لاستيراد المعدات والبضائع والخدمات التي تتطلبها أعمال تنفيذ المشروع وصيانتها بما في ذلك اعطاء الاولوية في مجالات النقل والتخليص .

ز - يتعهد بتوفير التمويل اللازم لتغطية النفقات المحلية للمشروع بالعملة الاردنية .

ح - يتعهد بتقديم أية مبالغ أخرى قد يحتاج لها إنجاز المشروع بالعملة الاجنبية او الاردنية .

ط - يستخدم احد بيوت الخبرة الاستشارية لاجراء دراسة فنية لتطوير امانة العاصمة بما يكفل تقوية ودعم أجهزتها الادارية والفنية والمالية بما في ذلك تنظيم الحسابات وتدقيقها بواسطة مراقب مستقل . ويتم تحديد مناج العمل للدراسة واختيار بيت الخبرة الاستشاري ومراجعة نتائج الدراسة وتنفيذ التوصيات بالتشاور مع الصندوق العربي .

٣ - ترم عقود مقاول تنفيذ المشروع عن طريق التعاقد المباشر بين الجهة القائمة بتنفيذ المشروع والموردين وذلك باتباع الاجراءات التالية :-

أ - الطلبات التي لا تتجاوز قيمتها ٢٠٠.٠٠٠ د.ك . (عشرين الف دينار كويتي) : يتم الاختيار لاتبس العروض المقدمة ، وترسل صرطان من عقد الشراء للصندوق العربي مسع مذكرة بالمررات عند تقديم اول طلب للسحب بعد التعاقد .

ب - الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٢٠٠.٠٠٠ د.ك (عشرين الف دينار كويتي) : يتعين طرحها في مناقصة دولية مفتوحة بشروط واطراح يوافق عليها الصندوق العربي ، ويقدم المقترض للصندوق العربي تقريرا بنتائج تحليل العطاءات للحصول على موافقته قبل التعاقد . ويجوز في حالات خاصة تقضيها مصلحة المشروع . عدم تنفيذ هذا الاجراء لمررات يقدمها المقترض ويوافق عليها الصندوق العربي .

٤ - يلتزم المقترض او من يعملون لحسابه باسلاك سجلات مستوفاه ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع . ومتابعة تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) وتوضح على نحو سليم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف عليها المركز المالي للجهة التي تقوم بتنفيذ المشروع وعملاتها . ويلتزم المقترض بتعيين مندوبي الصندوق العربي من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته ، والبضائع الممولة من القرض ، وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وتقديم جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات الخاصة باستخدام القرض .

هذه من الأعمال

ويلتزم المقرض أن يقدم للصندوق العربي جميع المداومات والبيانات التي يطلبها . في حدود المعقول . والمتعلقة باتفاق حصة القرض . أو بالضمان ، أو بالمركز المالي للجهة القائمة بالمشروع أو بإدارتها وإعمالها . ويلتزم المقرض بأن يحيط الصندوق العربي علماً بالتقدم في تنفيذ المشروع وذلك على النحو التالي :-

أ - تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ للمشروع إلى الصندوق العربي تقريراً ربع سنوياً . في شكل مفسدود يتفق عليها بين المقرض والصندوق العربي . وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوماً من نهاية ربع السنة .

ب - تقدم الجهة التي تقوم بتنفيذ للمشروع إلى الصندوق العربي تقريراً سنوياً عن سير ، المشروع ونسخة من الحسابات الختامية لتلك الجهة ، وتقرير مدققي الحسابات وذلك في وقت لا يتجاوز أربعة أشهر من نهاية السنة المالية .

٥ - يلتزم المقرض بأن يقوم مباشرة أو عن طريق جهة تابعة له بإدارة المشروع . وصيانته وكذلك بإدارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعمل أكبر فائدة ويعود بأكثر نفع . وذلك وفقاً للأسس الهندسية والمالية السليمة .

٦ - يتعاون المقرض والصندوق العربي تعاونا وثيقا بكفول تحقيق اغراض القرض . ولغده الغاية يزود كل من الطرفين الطرف الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة بالحالة العامة للقرض . ويتبادل المقرض والصندوق العربي الرأي من حين لآخر بواسطة مندوبيهما بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض واستمرار سداد أقساطه بانتظام ويلتزم المقرض بأن يقوم بإخطار الصندوق العربي فوراً بأي عامل يكون من شأنه أن يعرقل تحقيق اغراض القرض ، أو يتطوى على تهديد بذلك .

٧ - يقرر المقرض والصندوق العربي أن في نيتها أن لا يمنع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق العربي عن طريق إنشاء ضمان عيني على أموال الحكومة . ولا يسري ذلك على الضمانات العينية على الأموال لكفالة سداد ثمن شرائها ، كما لا يسري على الضمانات العينية على السلع التجارية أو المعاملات المصرفية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لتسويتها .

٨ - يلتزم المقرض بأن يسدد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى ، بالكامل دون أي خصم ، ومع الإعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض ، أو مطبقة في أراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .

٩ - تعفى هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها ، وتسجيلها إذا اقتضى الأمر ذلك ، من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض أو مطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل . ويقوم المقرض ببلغ أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض بها .

١٠ - يكون سداد أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى معفاً من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقرض أو المطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل .

١١ - يقوم المقرض أو من يعملون لحسابه بالتأمين على جميع البضائع المعولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع . لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى أن يكون التأمين واجباً دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملية أخرى قابلة للتحويل الحر .

١٢ - يلتزم المقرض بأن يتخذ هو ومن يعملون لحسابه كافة الاجراءات والاعمال اللازمة لتنفيذ المشروع ، كما يلتزم بالامتناع عن القيام أو السماح بأي عمل قد يؤدي إلى عرقلة تنفيذ المشروع أو اعاقه تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية .

١٣ - جميع أوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاته تعتبر سرية وتتمتع بالحصانة التامة بحيث لا تخضع الرقابة على المطبوعات أو لاجراءات التفتيش .

١٤ - جميع املاك الصندوق العربي وموجوداته تتمتع بالحصانة ضد التفتيش أو الاستيلاء أو المصادرة أو نزاع الملكية أو ما مائل ذلك من اجراءات جبرية تصدر عن سلطة تنفيذية أو تشريعية .

المادة الخامسة

الغناء القرض ووقف السحب منه

١ - يحق للمقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون باقياً دون سحب وذلك بموجب إخطار إلى الصندوق العربي بذلك على أنه لا يجوز للمقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق العربي قد أصدر عنه تعهداً نهائياً غير قابل للرجوع فيه طبقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٢ - يحق للصندوق العربي بموجب إخطار إلى المقرض أن يوقف سحب أي مبلغ من القرض إذا قام سبب من الأسباب الآتية واستمر قائماً :

أ - عدم قيام المقرض بالوفاء كلياً أو جزئياً بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين المقرض والصندوق العربي .

ب - عدم قيام المقرض كلياً أو جزئياً بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وشروطها .

ج - قيام الصندوق العربي بإخطار المقرض بأنه قد أوقف السحب طبقاً لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقرض والصندوق العربي بسبب تقصير المقرض في تنفيذ احكامها وشروطها .

د - قيام ظروف استثنائية تجعل من المستلزم قيام المقرض بتنفيذ المشروع أو الوفاء بالتزاماته الناشئة عن هذه الاتفاقية .

ويكون لقيام أي سبب من الأسباب المقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها . ويظل حق المقرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض موقفاً ، كلياً أو جزئياً ، حسب الأحوال ، إلى أن ينعدم السبب أو الأسباب التي من أجلها أوقف السحب ، أو إلى أن يقوم الصندوق العربي بإخطار المقرض بإعادة حقه في السحب . على أنه في حالة توجيه الصندوق العربي إلى المقرض مثل هذا الإخطار ، يعود للمقرض حقه في السحب محدوداً بالتقدير ومقيداً بالشروط المبينة في الإخطار ، كما أن توجيه الصندوق العربي لثل هذا الإخطار لا يؤثر في أي حق من حقوقه ولا يخل بالجزاءات المترتبة على قيام أي سبب آخر لاحق من أسباب الإيقاف .

٣ - في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢ (أ) من هذه المادة ، واستمر قائماً لمدة ثلاثين يوماً بعد قيام الصندوق بتوجيه إخطار إلى المقرض ، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب)

هذه من الأعمال

و(ج) و (د) من هذه المادة أيضاً واستمر قائماً لمدة ستين يوماً بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه إخطار إلى المقرض يخبره للصندوق العربي حيث لا يكون فيه سبب أو ذلك لا يزال قائماً ، ووفقاً لما يراه ، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقاً وواجب الاداء فوراً بصرف التذلل عن أي نص آخر في هذه الاتفاقية بخلاف ذلك .

٤ - إذا ظل حتى المقرض في سحب أي مبلغ من القرض موقوفاً لمدة ثلاثين يوماً ، أو إذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (٨) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز للصندوق العربي أن يخطر المقرض بإنهاء حقه في سحب المبلغ الباقي غير المسحوب . ويتوجه هذا الإخطار يعتبر هذا القدر من القرض ملغياً .

٥ - أي الغاء القرض من جانب الصندوق العربي أو إيقاف الحق المقرض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادر عنها من الصندوق العربي تمهيداً نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، إلا إذا تضمن التعهد نصاً صريحاً بخلاف ذلك .

٦ - يقطع المبلغ الملغى من القرض على أساس نسبي من أقساط السداد المحددة في جدول السداد الملحق بهذه الاتفاقية .

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تنظر جميع أحكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول وملزمة على الرغم من الغاء باقي القرض أو إيقاف السحب .

المادة السادسة

قوة لزام هذه الاتفاقية - أثر عدم التمسك باستعمال الحق - التحكيم

١ - تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق العربي والمقرض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة وناظلة طبقاً لأحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام القوانين المحلية . ولا يمن لأي من الطرفين أن يتنصع أو يتمسك في أي مناسبة من المناسبات ، بأن حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير سليم قانوناً أو غير نافذ استناداً إلى أي سبب كان .

٢ - عدم استعمال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تأخره في ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء متصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال سلطة تحوله له بمقتضاها لا يخل بأي حق من حقوقه ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو سلطة أو الجزاء الذي لم يستعمل أو يتمسك به أو جرى التأخر في استعماله أو التمسك به . كما أن أي إجراء يتخذه أحد الطرفين بصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في أن يتخذ أي إجراء آخر تحوله له هذه الاتفاقية .

٣ - يسعى الطرفان إلى تسوية أي خلاف أو مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما ، فإذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع على التحكيم وفقاً لما هو مبين في الفقرة التالية :

٤ - تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقرض أحدهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة أي محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الأصلي ، ويكون للمخلف جميع سلطات المحكم الأصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ إجراءات التحكيم بإعلان من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الإعلان أن يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فإن لم يفعل عينه الأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على طلب من طالب التحكيم . ويقوم المحكمان باختيار المحكم الثالث ، فإذا لم يتفقا على تعيينه خلال ستين يوماً من بسده إجراءات التحكيم ، ، جناز لأي من الطرفين أن يطلب من الأمين العام لجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على أن يكون من بين اعلام رجال القانون العرب ، ومن غير جنسية المقرض والمحكمين الأولين .

وتتخذ هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددها المحكم الثالث ، وتقرر الجلسة مكان ومواعيد انعقادها بعد ذلك .

وتنص هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها لتتيح فرصة عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين . وتفصل هيئة التحكيم - حضورياً أو غيابياً - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها وأحكامها بأغلبية الأصوات . ويجب أن يصدر حكمها النهائي كتابة وأن يوقع عليه أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين . ويكون حكم هيئة التحكيم الصادر وفقاً لأحكام هذه المادة نهائياً وملزماً وتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .

ويحدد الطرفان اتعاب المحكمين ومكافآت غيرهم من الأشخاص الذين يكفلون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم . فإذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الاتعاب والمكافآت قامت الهيئة بتحديدتها مراعية في ذلك كافة الظروف . وتستحصل كل من الطرفين مالتفقه من مصروفات بمناصفة التحكيم بينما تفصل هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته أو نسبة توزيعها بين الطرفين واجراءات وطرقها دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول العربية والاعراف السائدة في المعاملات الدولية ومبادئ العدالة .

٥ - إذا مضت مدة ثلاثين يوماً من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه يرفع الأمر إلى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسباً من الاجراءات .

٦ - يجب الاحكام المتصوص عليها في هذه المادة أي اجراء آخر يمكن اتخاذه في صدد المطالبات والمنازعات بين الطرفين .

٧ - يتم اعلان احد الطرفين للآخر باي اجراء من الاجراءات المتصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المتصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجري الاعلان بأية طريقة أو شكل آخر .

المادة السابعة

أحكام متفرقة

١ - كل طلب أو إخطار يوجهه أحد الطرفين إلى الآخر ، بناء على هذه الاتفاقية أو بمناسبة تطبيقها ، يتعين أن يكون كتابة ، وفيما عدا ما هو متصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد قدم والإخطار قد تم قانوناً ، بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالبرق إلى الطرف الوجه له في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية ، أو أي عنوان آخر يحدده بموجب إخطار إلى الطرف الآخر .

هذه من الأعمال

٢ - يقسم المقترض الى الصندوق العربي المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتوقيع الشخص او الاشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المتصوص عليها في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية او الذين سيقومون نيابة عن المقترض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقاً لهذه الاتفاقية مع نماذج من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل المقترض في اتخاذ اي اجراء يتوز او يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقاً لما في ذلك طلبات السحب من القرض ، السيد رئيس المجلس القومي للتخطيط ، او اي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتاب رسمي ، واي تعديل او اضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترض يجب ان تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، او اي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي يتضمن ما يفيد موافقته على ان التعديل او الاضافة تبررها الظروف وليس من شأنها ان يزيدا التزامات المقترض على نحو يخل بالتوازن العقدي ، وتكون التعديلات او الاضافات نافذة ومزمسة بمجرد توقيع ممثل المقترض عليها بناء على التفويض المذكور .

المادة الثامنة

نفاذ الاتفاقية وتعمد يلها وانتهائها

١ - لاتصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قلمت الى الصندوق العربي ادلة وافية تفيد ان ابرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وانه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً .

٢ - اذا وجد الصندوق العربي ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بارسال برقية الى المقترض بان هذه الاتفاقية قد اصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال ارساله هذه البرقية .

٣ - (أ) اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف ٩٠ يوماً (تسعين يوماً) من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، او حتى انتهاء اي مدة امتداد اخرى لهذه المهلة يتفق عليها الطرفان ، فانه يحق للصندوق العربي في اي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً .

(ب) كذلك تنهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع القوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

المادة التاسعة

تعريفات

يكون للمصطلحات التالية المعنى المين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :-

١ - « المشروع » يعني المشروع الذي من اجله عقد القرض والوارد وصفه في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية او حسبما يمثل هذا الوصف من وقت لآخر بالاتفاق بين ممثل المقترض وادارة الصندوق العربي .

٢ - « البضاعة » او « البضائع » تعني المواد والمعدات والمهمات والالات والادوات والخدمات الوارد ذكرها في قائمة البضائع المبينة في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، والتي خصص القرض لتمويل الحصول عليها من جانب المقترض في حدود النسب التي ستوضح بالقائمة المذكورة . وتضمن البضائع يشمل دائماً تكاليف استيرادها الى دولة المقترض ، ولا يشمل ما يبالغ من رسوم جمركية او اية ضرائب اخرى بموجب قوانين المقترض .

البنائين الآتية محددة اعمالاً للفقرة (١) من المادة السابعة :-

عنوان المقترض : المجلس القومي للتخطيط صندوق بريد (٥٥٥) - عمان - المملكة الاردنية الهاشمية
العنوان البرقي : المجلس القومي للتخطيط - عمان

عنوان الصندوق العربي : الصندوق العربي للامناء الاقتصادي والاجتماعي بناية الاستثمار - ساحة الصفاة ص. ب (٢١٩٢٣) - الكويت - دولة الكويت .

العنوان البرقي : انعمري - الكويت .

واقراراً بما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في الكويت ، في التساير المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين ، من خمسة نسخ ، كل منها تعتبر اصلاً وتعتبر جميعاً مستنداً واحداً وقد تسلم المقترض نسختين منها وتسلم الصندوق العربي ثلاث نسخ .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية : عن الصندوق العربي للامناء الاقتصادي والاجتماعي
المفوض في التوقيع : رئيس الصندوق .

هكذا من أجل

الملحق رقم (١)

جدول السداد بالآف. للدائير الكويتية

تاريخ السداد	القسط المستحق من اصل القرض
١٩٨٠/٣/٣١	٩١
١٩٨٠/٩/٣٠	٩٤
١٩٨١/٣/٣١	٩٧
١٩٨١/٩/٣٠	٩٩
١٩٨٢/٣/٣١	١٠٢
١٩٨٢/٩/٣٠	١٠٦
١٩٨٣/٣/٣١	١٠٩
١٩٨٣/٩/٣٠	١١٢
١٩٨٤/٣/٣١	١١٥
١٩٨٤/٩/٣٠	١١٩
١٩٨٥/٣/٣١	١٢٢
١٩٨٥/٩/٣٠	١٢٦
١٩٨٦/٣/٣١	١٣٠
١٩٨٦/٩/٣٠	١٣٤
١٩٨٧/٣/٣١	١٣٨
١٩٨٧/٩/٣٠	١٤٢
١٩٨٨/٣/٣١	١٤٦
١٩٨٨/٩/٣٠	١٥٠
١٩٨٩/٣/٣١	١٥٥
١٩٨٩/٩/٣٠	١٦٠
١٩٩٠/٣/٣١	١٦٤
١٩٩٠/٩/٣٠	١٦٩
١٩٩١/٣/٣١	١٧٤
١٩٩١/٩/٣٠	١٨٠
١٩٩٢/٣/٣١	١٨٥
١٩٩٢/٩/٣٠	١٩١
١٩٩٣/٣/٣١	١٩٦
١٩٩٣/٩/٣٠	٢٠٢
١٩٩٤/٣/٣١	٢٠٨
١٩٩٤/٩/٣٠	٢١٤
١٩٩٥/٣/٣١	٢٢١
١٩٩٥/٩/٣٠	٢٢٨
١٩٩٦/٣/٣١	٢٢١
٥٠٠٠٠	

(خمسة ملايين من الدائير الكويتية)

الملحق رقم (٢)

وصف المشروع واستخدامات حصيلة القرض

أولاً- وصف المشروع

ينجز هذا المشروع خلال ثلاث سنوات ويشمل التالي :-

أ - الطريق المخرق ويشمل :

- ١ - انشاء عبارة من الخرسانة المسلحة بطول ٢٣٥٠ متر وعرض ١٧ متر على غير السيل
- ٢ - انشاء الطريق المخرق فوق سطح عبارة السيل بطول ٣٢٦٠ متر وعرض اربع حارات للمرور .
- ٣ - انشاء تحويلتين علويتين الاولى عند تقاطع رغدان ، والثانية عند تقاطع النصر بالاضافة الى جسر علوي خرساني عند تقاطع المطة .
- ٤ - تحسين تقاطع كلا من شاري البرموك والحدادة مع شارع الملك عبدالله .
- ب - الطريق الدائري الداخلي ويشمل انشاء طريق طوله ٥٦٠٠ متر وعرض اربع حارات للمرور .
- ج - الاسكان ويشمل انشاء ٧٠٠ وحدة سكنية في منطقة ماركا مع تزويدها بكافة المرافق .
- د - الخدمات الفنية وتشمل الخدمات الفنية للاشراف على تنفيذ المشروع .
- هـ - شراء معدات وتشمل شراء معدات لصيانة طرق مدينة عمان على ضوء ما تسفر عنه الدراسة الفنية لاحوال امانة العاصمة .

ثانياً - استخدامات حصيلة القرض

وتستخدم حصيلة القرض في تمويل العناصر الآتية :-

النسبة المئوية	مقدار المبلغ المخصص بالآف الدائير الكويتية	
٧٠٪ من الكلفة الاجمالية	٢٧٠٠	١ - انشاء الطرق وعبارة السيل
٦٠٪ من الكلفة الاجمالية	٩٠٠	٢ - انشاء الوحدات السكنية
٤٠٪ من الكلفة الاجمالية	١٣٠	٣ - الاشراف على التنفيذ
١٠٠٪ من الكلفة الاجمالية	٢٧٠	٤ - شراء معدات لصيانة الطرق
	١٠٠٠	٥ - احتياجات
	٥٠٠٠	

(خمسة ملايين من الدائير الكويتية)

هكذا من الشهل

الملحق رقم (٣)

جدول تسليم جرم الطرق

الموقع	تاريخ التسليم
رغدان - النصر	أول كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٥
النصر - الحطة	أول حزيران (يونيو) ١٩٧٦
القطائع الغربية	أول كانون أول (ديسمبر) ١٩٧٦
القطائع الشرقية	أول تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٧

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

التاريخ

السيد رئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي المحترم ، صندوق بريد (٢١٩٢٣) الكويت دولة الكويت بعد التحية ،

بالإشارة لاتفاقية القرض الخاص بتحويل مشروع تطوير مدخل عمان الشمالي الموقعة اليوم بين الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وبين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ،

نشرف يا فادتك بما يلي حول انشاء الوحدات السكنية المشمولة بالمشروع :-

١ - ضمانا للسرعة في تنفيذ الوحدات السكنية وحتى لا يتأخر تنفيذ المشروع بأكمله وكذلك لتوفر متعهدين محليين قادرين على القيام بالعمل ، فانا نقترح أن يستثنى انشاء الوحدات السكنية من طرحها في مناقصة عالمية مفتوحة كما جاء في الفقرة ٢ (ب) من المادة الرابعة من الاتفاقية ، علما بأننا ملتزمون باختيار افضل المطاعلات المقدمة من المقاولين المحليين وكذلك تحليل المطاعلات واختيار المقاول وتحديد شروط استخدامه بالاتفاق مع الصندوق العربي كما ورد في اتفاقية القرض .

٢ - لما كانت مؤسسة الاسكان الأردنية مؤهلة للقيام بالإشراف على أعمال تنفيذ الوحدات السكنية وسبق لها أن قامت بتنفيذ مشاريع الاسكان التي غطت مدن وقرى المملكة ، كما وأن كلفة الاشراف من قبل بيت خبرة استشاري ستزيد من كلفة الابنية التي ستوزع على ذوي الدخل المحدود المتدنية بالإضافة الى أن مؤسسة الاسكان الأردنية هي التي قامت بوضع مواصفات ومخططات الوحدات السكنية ، فانا نقترح قسما الجهاز المقترح في الفقرة ٢ (أ) من المادة الرابعة من الاتفاقية بالإشراف على تنفيذ الوحدات السكنية ملتزمين بدوام التشاور مع الصندوق العربي كما جاء في اتفاقية القرض .

واذ نأمل أن يكون ما جاء في هذا الكتاب مطابقا لما تم التفاهم عليه أثناء مباحثات الطرفين فانا نرجو توقيكم على النسخة المرفقة للكتاب بما يفيد ذلك واعادتها لنا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نوافق :

عن المقترض
المفوض في التوقيع

رئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٠

تصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي وتأمرا باصداره ووضعه موضع التنفيذ.
المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٥

قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل البند (أ) من الفقرة (٢٨) من المادة (٢) من القانون الاصيل باضافة عبارة (مندوب عن وزارة النقل) بعد عبارة (مندوب عن وزارة الصناعة والتجارة) الواردة فيها .

المادة ٣ - يلغى البند (أ) من الفقرة (٢٩) من المادة (٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
أ - لجنة السير الفرعية : تعني اللجنة المؤلفة في كل محافظة من محافظات المملكة على الوجه التالي :-

المحافظة :

مدير شرطة المحافظة

(وفي العاصمة مدير شرطة العاصمة) : عضوا

مدير اشغال المحافظة : عضوا

مندوب عن مؤسسة النقل العام : عضوا

مهندس البلدية (وفي العاصمة

مهندس الامانة) : عضوا

على ان يضاف نائب مدير ادارة السير الى عضوية لجنة السير الفرعية في العاصمة .

المادة ٤ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٧٢) من القانون الاصيل بجلف العبارة التالية الواردة في نهايتها (اما في العاصمة فلا يسمح بتسجيل اي باص يكثر من ستة امتار) .

المادة ٥ - يلغى ما ورد في الفقرة (٤) من المادة (٧٦) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-
لسطة الترخيص ان ترخص باصات خصوصية تخلف مواصفاتها من حيث الاقيسة الداخلية عن المواصفات الواردة في المادة (٧٢) من هذا القانون .

هكذا من أجل

المادة ٦ - يلغى ما ورد في المادة ١٢٥ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -
 أ - تصدر رخص اقتناء المركبات المسجلة بعد نفاذ هذا القانون لمدة ستة ميلادية واحدة تبدأ من اليوم الذي يجري فيه تسجيل المركبة على انه يجوز لسلطة الترخيص ان تصدر رخصة نصف سنوية .
 ب - تنظم الرخصة وفقا للنموذج المنصوص عنه في الملحق رقم (٢) من هذا القانون .
 ج - تستوفي رسوم الترخيص وفقا للملحق رقم (١) من هذا القانون .
 المادة ٧ - يلغى ما ورد في المادة (١٣١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -
 لسلطة الترخيص بقرار تصدره وينشر في الجريدة الرسمية تعيين طريقة صنع اللوحات وتحديد مواصفاتها وختمها ولا يجوز لأي شخص امتحان صنع اللوحات الا بترخيص من السلطة وعلى المرخص له بذلك ان يتقيد بنماذج اللوحات المحددة وبالتعليمات الصادرة بشأنها عن السلطة تحت طائلة سحب الترخيص منه .

المادة ٨ - يلغى ما ورد في المادة (١٥٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

- أ - تقسم رخص سوق المركبات الى الفئات التالية : -
 ١ - رخصة سوق دراجة نارية وتصرف لسائقي الدراجات النارية .
 ٢ - رخصة سوق الجرارات الزراعية والانشائية وتصرف لسائقي المركبات الزراعية والانشائية .
 ٣ - رخصة سوق سيارة صالون خصوصي وسيارة نقل خصوصية لا تزيد حمولتها على طينتين .
 ٤ - رخصة سوق سيارة صالون عمومي وسيارات الركاب التي لا يزيد عدد مقاعدها عن خمسة عشر مقعدا بما في ذلك مقعد السائق وسيارات النقل التي لا تزيد حمولتها على خمسة اطنان وتصرف لمن يجتهد السوافة لقيادة هذا النوع من المركبات .
 ٥ - رخصة سوق سيارة شاحنة ذات محجرين وسيارات نقل الركاب التي لا يزيد عدد مقاعدها على العشرين مقعدا بما في ذلك مقعد السائق وتصرف لطلابها بعد مرور سنة من حصوله على رخصة سوق من الفئة الرابعة واجتيازه الفحص المقرر .
 ٦ - رخصة سوق جميع انواع السيارات وتصرف لسائقي الباصات والسيارات الشاحنة التي تزيد على محجرين بعد مرور سنة من حصول طالبها على رخصة سوق من الفئة الخامسة واجتيازه الفحص المقرر .

ب - لسلطة الترخيص ان تصرف رخص سوق من الفئتين الخامسة والسادسة دون التقيد بالمدد المنصوص عليها في هذا القانون لمن صنعوا كسائني سيارات من الدرجة الاولى في القوات المسلحة او الامن العام او الدفاع المدني كما يجوز لها ان تصرف رخص سوق من الفئة الخامسة دون التقيد بالمدد المنصوص عليها في هذا القانون للمصنفين كسائني سيارات من الدرجة الثانية شريطة اجتيازهم الفحص المقرر للفئة المطلوبة .

ج - لسلطة الترخيص ان تصدر لغير الاردنيين رخص سوق مؤقتة لاختلاف الفئات بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٩ - تعدل المادة (١٦٠) من القانون الاصيل على النحو التالي : -

- أ - تضاف عبارة (والثالثة) بعد كلمة (الثانية) في الفقرة (أ) من هذه المادة .
 ب - تحذف كلمة (الخصوصية) الواردة في الفقرة (ب) ويستعاض عنها بعبارة (من الفئات الاولى والثانية والثالثة) .

هذه من الاشهر

المادة ١٠ - تعدل المادة (١٦١) من القانون الاصيل على النحو التالي : -
 أ - تحذف ارقام الفئات ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، الواردة في الفقرة (أ) ويستعاض عنها بالارقام (٦، ٥، ٤) .
 ب - تحذف ارقام الفئات الواردة في البند (٢) من الفقرة (أ) ويستعاض عنها بالارقام (٤، ٥، ٦) .
 ج - تلغى الفقرة (د) ويستعاض عنها بما يلي : -
 (لا تصرف رخصة السوق من الفئات ٤، ٥، ٦ الا للاردنيين) .
 د - يلغى البند (١) من الفقرة (هـ) ويستعاض عنه بما يلي : -
 (لا تصرف رخصة السوق من اية فئة الا اذا اجتاز الطالب الفحص الفني المقرر واختيارا في قواعد المرور واشاراته ويشترط في طالب الرخصة من الفئات (٤، ٥، ٦) ان يكون ملما في ميكانيك السيارة وصيانتها) .

المادة ١١ - تلغى الفقرة (أ) من المادة (١٦٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي : -
 (تصدر الرخصة من الفئات الاولى والثانية والثالثة لمدة خمس سنوات وتصدر رخص الفئات الاخرى لمدة ستين ويشترط في جميع الحالات لاصدار الرخصة او تجديدها ان يكون طالب الرخصة قد اجتاز الفحص الطبي المقرر) .

المادة ١٢ - تلغى المادة (١٨٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي : -
 المادة ١٨٥ - أ - تصنف مخالقات السير بالنسبة للعقوبات التي يحكم بها على مرتكبيها الى الفئات المبينة في هذه المادة ويشترط فيها جميعا ان لا تأخذ المحكمة بالاسباب التقديرية التخفيفية للعقوبات التي تترتب على مرتكبيها وان لا تحول عقوبة الحبس التي يجب الحكم بها عليهم الى الغرامة :

الفئة الاولى :

- وتدخل فيها مخالقات السير التالية ، ويعاقب مرتكبوا اي منها بالحبس حتى ثلاثة اشهر : -
 ١ - سوق مركبة دون الحصول على رخصة سوق قانونية صالحة لقيادة تلك المركبة .
 ٢ - سوق مركبة في حالة السكر .
 ٣ - عدم وقوف السائق المشترك في حادثة سواء كان من المباشرين له او من المتسببين فيه وادى الى اضرار جسيمة او مادية ، على ان تقضاه القوة اذا لم يتم ذلك السائق بنقل المصاب في الحادث الى المستشفى او امتنع باية صورة من الصور عن تقديم العناية التي يحتاج اليها المصاب .
 ٤ - سوق مركبة تحمل مواد سامة او متفجرة داخل الاماكن المأهولة دون الحصول على تصريح مسبق بذلك من السلطات المختصة .
 ٥ - استعمال لوحة ارقام مزورة على المركبة .

الفئة الثانية :

- وتدخل فيها مخالقات السير التالية ، ويعاقب مرتكبوا اي منها بالحبس حتى شهرين او بغرامة لا تتجاوز ثلاثين دينارا :
 ١ - السباح للغير بسوق مركبة يملكها او موجودة في حيازته دون التأكد من ان ذلك الشخص يحمل رخصة سوق قانونية صالحة لقيادة المركبة .

- ٢ - عدم امتثال سائق المركبة لاشارة المرور الضوئية ، لاشارة شارة مرور اثناء قيامهم بالواجب وكذلك عدم امتثاله للشواخص على الطرق والشوارع .
- ٣ - سوق مركبة دون ضوابط سليمة وصالحة .
- ٤ - مخالفة قواعد وتعليمات استعمال انوار التلاقي .
- ٥ - سوق المركبة بعكس اتجاه السير .
- ٦ - عدم اعطاء افضلية المرور لسيارات الطوارئ والمركب الرسمية .
- ٧ - عدم التقيد بأولوية المرور وقواعد وتعليمات اجتياز مفارق الطرق والشوارع .
- ٨ - سوق مركبة دون ان تكون مؤمنة ضد الشخص الثالث .
- ٩ - عدم التزام الجانب الايمن من الطرق او الشارع عند سوق المركبة .
- ١٠ - السير ليلا او بوجود الضباب دون استعمال الانارة في المركبة .
- ١١ - اجراء سباق بالمركبة على الطرق والشوارع العامة دون ترخيص مسبق .
- ١٢ - الدوران الى جهة اليمين او اليسار بالمركبة من المسرب الخاطيء او غير المسموح بالدوران فيه ، وكذلك الدوران بالمركبة في الاماكن المنوع الدوران فيها .
- ١٣ - قيادة المركبات بسرعة تتجاوز السرعة المقررة .

الفئة الثالثة :

وتدخل فيها مخالفات السير التالية ، ويعاقب مرتكبو اي منها بالحبس حتى شهر او بالغرامة من ثلاثة ذنانير وحتى عشرة ذنانير .

- ١ - تقاضي اجور نقل في المركبة تزيد على العشرة المقررة .
- ٢ - ايقاف محرك المركبة عن العمل وتسييرها في المنحدرات بقوة الانفداع اللاني .
- ٣ - عدم تقديم المركبة للفحص الفني بعد ادخال تعديل جوهري عليها .
- ٤ - امتناع سائق المركبة عن اعطاء اسمه وعنوانه او عن ابراز رخصة السوق التي يحملها لدى الطلب من شرطة المرور او من قبل اية سلطة رسمية اخرى مختصة بالمرور .
- ٥ - خلو المركبة من اللوحات او من رخصة السير ، او كانت الرخصة غير صالحة .
- ٦ - تعليم السواقين دون ترخيص او تصريح من سلطة الترخيص .
- ٧ - سوق مركبة بشكل يلحق ضررا بالطريق او الشارع .
- ٨ - اجتياز الخطوط المتواصلة او المتفرقة او الزدوجة بالمركبة او السير بها على تلك الخطوط .
- ٩ - اجتياز الخط الموازي لخط المقطع بالمركبة عندما يكون الخط الاول اقرب لجهة السائق .
- ١٠ - استعمال المركبة في غير الغرض الذي رخصت من اجله .
- ١١ - سوق مركبة حجزت رخصتها او رخصة سائقها .
- ١٢ - سوق مركبة لا تتوفر فيها الشروط الفنية ومتطلبات الامن والثبات المنصوص عليها في هذا القانون .
- ١٣ - ايقاف المركبة في الاماكن الممنوعة من قبل سلطات المرور .
- ١٤ - عدم اعطاء الاشارة لللائمة عند تغيير اتجاه المركبة .
- ١٥ - تحميل المركبة اكثر من الحمولة المقررة او المرخصة لها .

كل من ارتكب
مخالفة من هذه

الفئة الرابعة :

وتدخل فيها المخالفات التالية ، ويعاقب مرتكبو اي منها بالحبس حتى اسبوع واحد او بغرامة لا تقل عن دينار واحد ولا تتجاوز عشرة ذنانير :-

- ١ - عدم ايقاف السائق للمركبة للمشاة في الممرات المخصصة لمرورهم .
 - ٢ - ترك الحجارة او اية عوائق اخرى على الطريق او الشارع .
 - ٣ - سوق مركبة تصدر صوتا مزعجا دون عذر او سبب مشروع .
 - ٤ - استعمال ضوابط المركبة لايقافها بصورة فجائية دون مبرر .
 - ٥ - صدور دخان من المركبة بشكل يضر بالصحة العامة او بسلامة السير .
 - ٦ - وضع اوحات تسجيل غير مقررة على المركبة .
 - ٧ - سوق المركبة مع ترك الغطاء لستودقها الخلفي مفتوحا او نقل ايسة حمولة خارج ذلك الصندوق بشكل يارز من المركبة دون وضع اشارات او علامات مميزة للتنبيه .
 - ٨ - استعمال جهاز التنبيه في المركبة في الاماكن المحظور استعماله فيها او استعماله بصورة مزعجة .
 - ٩ - فتح او استعمال باب المركبة من جهة اليسار في الطرق العامة لتحميل وتزيل الركاب او الاشياء الاخرى .
 - ١٠ - ايقاف المركبة على الارصفة او في الممرات الخاصة للمشاة .
 - ١١ - اية مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون لم ينص على عقوبة خاصة لها فيه .
- ب - تضاعف العقوبة على مرتكبي ايسة مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في حالة تكرار المخالفة خلال سنة .
- ج - يعاقب المشاة بغرامة مائة فلس تحصل فوراً من قبل شرطة المرور بموجب طابع خاص او باية ترتيبات اخرى تقررها لجنة السير المركزية عند ارتكابهم احدى المخالفات التالية :-
- ١ - عدم الامتثال لاشارات المرور الضوئية او لاشارات شرطة المرور اثناء قيامهم بالواجب .
 - ٢ - عبور الشوارع من غير الممرات المخصصة للمشاة .
 - ٣ - عدم السير على الارصفة المخصصة للمشاة .
- المادة ١٣ - يلغى البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (١٨٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
- أ - ان توقف العمل برخصة السوق التي يحملها للمدة التي تراها مناسبة ، وأن تقرر حرمانه من حق الحصول على رخصة سوق لمدة أخرى بعد انقضاء أجل الرخصة اذا استصوب ذلك .
- ويشترط في ذلك أنه يترتب على الحكمة أن توقف العمل برخصة السوق للشخص التي تدلينة بارتكاب أي من مخالفات السير من الفئة الأولى المنصوص عليها في المادة (١٨٥) من هذا القانون وأن تقرر حرمانه من حق الحصول على رخصة سوق لمدة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ انتهاء مدة الرخصة التي يحملها .
- المادة ١٤ - يلغى البندين (١) و (٢) من الفقرة (أ) من المادة (١٨٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :-
- ١ - بالرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر تختص المحاكم الصلحية والبلدية بالنظر في جميع المخالفات للمركبة خلافاً لاحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه ، باستثناء المخالفات التي يرتكبها العسكريون فتختص المجالس العسكرية بالنظر فيها .

٢ - لا يلاحق المخالف قضائياً اذا دفع خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه من قبل المحكمة خمسة ذنانير كغرامة عن أية مخالفة من مخالفات الفئة الثانية المنصوص عليها في المادة (١٨٥) من هذا القانون، وثلاثة ذنانير عن أية مخالفة من الفئة الثالثة من تلك المخالفة، ودنياً واحداً عن أية مخالفة من الفئة الرابعة منها، وفي هذه الحالة لا يثنى له الملغى في ذلك أمام أي مرجع قضائي.

الحسين بن طلال

١٩٧٥/٨/٢٤

وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	وزير التقـــل خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
--	------------------------------------	--	---	---

وزير التعمير علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية ووزير الصناعة سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
---------------------------------	-----------------------------------	---------------------------------------	--	---

وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية عبد العزيز الخطيب	وزير الزراعة مروان الحمد
--	---------------------------------------	--	--------------------------------

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طارق سمود القاضي	وزير رئاسة الوزراء ناجي حسين الطراونه	وزير دولة للشؤون الداخلية لروت الطهولي
---	-----------------------------------	---	--

هكذا من المأهول

نحس الحسين للهفكس كس المملكة العربية الاردنية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٨/٣١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧٥

قانون معدل لقانون هيئة وادي الاردن

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون هيئة وادي الاردن لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما بعد بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقرة (أ) وازضافة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب- بالرغم مما ورد في اي قانون او تشريع آخر تحول الهيئة صلاحيات وضع واقرار خطط التنظيم الاقليمي لوادي الاردن وخططات التنظيم الهيكلية والتفصيلية للمدن والقرى في الوادي بما في ذلك :-

- ١ - تعيين واعادة تعيين حدود المدن والقرى المزمع اقامتها او القائمة حالياً .
- ٢ - تحديد الاراضي المخصصة للساحات العمومية والخصوصية والمنزهات واماكن حفظ الطبيعة ولاية غابات عامة اخرى .
- ٣ - تحديد والاحتفاظ بالاراضي المخصصة لمواقف السيارات والمباني العامة والمدارس والعيادات ولاية غابات عامة اخرى .
- ٤ - تحديد مواقع الطرق والشوارع وتعيين عرضها والاراضي المحفوظة لها واعادتها العامة .
- ٥ - تحديد المناطق او المرافق او الابنية التي يجوز تعاطي او حظر تعاطي بعض الحرف والصناعات فيها والتي يحفظ بها بالكلية للسكن او لاية غابات اخرى .
- ٦ - فرض شروط وقيد بشأن مساحة الارض التي يجوز البناء عليها والمساحة والارتدادات الواجب تركها حول المباني وارتفاع ونوع المباني التي يسمح باقامتها في اية منطقة من المناطق او في اية منطقة بالتخصيص .
- ٧ - تحديد اماكن المرافق العامة وتشمل الاسواق والمحلات ودور اللهو والسبا .

المادة ٣ - تضاف المواد التالية الى القانون الاصيل بعد المادة (٢٥) منه :

المادة ٢٦ - يتمتع على أية جهة سواء أكانت لجنة أو هيئة أو مجلس أو شخص من تلك الجهات المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به ، أو أي تشريع آخر ممارسة أي من الصلاحيات والمسؤوليات المخولة لجنة وادي الأردن بمقتضى هذا القانون أو اتخاذ أي قرار أو إجراء يخالف أو يمس القرارات أو الاجراءات التي اتخذتها الهيئة .

المادة ٢٧ - لأي شخص طبيعي أو معنوي ممن له مصلحة في ذلك تقديم الاعتراض على المشاريع والقرارات الصادرة عن الهيئة خلال شهر واحد من تاريخ إعلانها باستدعاء يقدم الى الهيئة . والهيئة النظر في تلك الاعتراضات تدقيقاً أو دعوة المعارض وتكليفه لتقديم أية بيانات خطية أو شفوية ضرورية للبست في الاعتراض .

المادة ٢٨ - مع مراعاة ما ورد في المادة (٢٧) من هذا القانون ، لا تخضع القرارات التي تصدرها الهيئة ولا المشاريع التي تضعها ولا الاعمال التي تقوم بها للاجراءات المنصوص عنها في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به ، والقرارات الصادرة بموجبه أو في أي تشريع آخر وتعتبر تلك القرارات والمشاريع والاعمال قلعية وناقصة غير قابلة للاستئناف أو الطعن بأي طريق أمام أية جهة إدارية كانت أم قضائية .

المادة ٤ - يعاد ترقيم المواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ .

١٩٧٥/٨/٣١

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداري	وزير الثقافة والإعلام صلاح أبو زيد	وزير الاشياء والتعمير صبيحي أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون علي حسن عوده	وزير المواصلات أحمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي أيوب
وزير الداخلية نورث التهلوي	وزير الأشغال العامة محمد الحوامده	وزير الدولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية عبد العزيز الحياط
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طراد سعود القاضي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ناجي حسين الطراونة
			رئيسة الوزراء راكان عتاد الجازي

نحى الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٠
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٥

النظام الداخلي لمقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات

صادر بمقتضى المادة ١٦ من قانون نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات

رقم (١٨) لسنة ١٩٧٢

الفصل الأول

اسم النظام والتعاريف

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام الداخلي لنقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

النشابة	نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات .
المجلس	مجلس النقابة .
المهنة	مهنة التمريض والقابلة .
التقريب	تقريب أو نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات .
الممرض	الممرضة القانونية والممرض القانوني .
القابلة	القابلة القانونية .
العضو	عضو النقابة وتنصرف للذكر والأنثى .
القانون	قانون نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات المعمول به .

الفصل الثاني

سجل الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات

المادة ٣ - أ - ينظم مجلس النقابة سجلاً تدون فيه أسماء الممرضين والقابلات المسموح بهم بمزاولة المهنة بمقتضى أحكام القانون مرتبة حسب تواريخ تصديقهم للنقابة . كما ينظم في بداية كل سنة مالية جدولين مرتبين حسب الحروف الهجائية بأسماء الأعضاء الذين دفعوا الرسم السنوي الأول للممرضين والثاني للقابلات ينشران في الجريدة الرسمية .

ب- أما المرضى والقابلات الذين يترى قديمهم في السجل المدسج لهم بزاوله المهنة أو يقومون بنفع
رسم الاشتراك السنوي بعد نشر الجداول المتضمنين عابرا في الفقرة (أ) من هذه المادة فتتظلم
بأسمائهم جداول كتلك المتضمنين عليها في الفقرة السابقة ويصادف ذلك إلى نشرها في الجريدة الرسمية.
المادة ٤ - أ - يشطب اسم المريض أو القابلة من سجلات وجداول القابلات في أي من الحالات التالية :

- ١ - الوفاة .
 - ٢ - صدور قرار من مجلس التساقيب بخرمان العضو من مزاوله المهنة وشطب اسمه من سجل
المزاويلن لها .
 - ٣ - صدور قرار من مجلس التأديب بمت العضو مؤقتا من مزاوله المهنة طيلة فترة المتع .
 - ٤ - إيداع العضو رغبة في الانقطاع عن مزاوله المهنة بكتاب يوجهه للمجلس .
 - ٥ - معسادة العضو للمملكة للعمل في الخارج مدة تزيد على السنة طيلة مدته تقيمه وذلك بقرار
من المجلس .
 - ٦ - عدم دفع العضو للرسوم المتضمنين عليها في هذا النظام بالشروط والمواعيد المتضمنين عليها
في القانون وذلك بقرار من المجلس .
 - ٧ - اذا تبين أن تسجيل العضو تم بناء على معلومات غير صحيحة أو بطريق الخطأ أو فقدانه أحد
شروط الانتساب ويبري الشطب بمقتضى هذه الفقرة بشرط أن من المجلس .
- ب- العضو الذي تم شطب اسمه مؤقتا من سجلات وجداول القابلات يعاد تسجيله في السجل والجداول بناء
على طلبه وبقرار من المجلس بعد زوال الأسباب التي أدت إلى شطب اسمه .
- المادة ٥ - يتولى المجلس إرسال نسخ عن الجداول المتضمنين عليها في المادة الثالثة من هذا النظام إلى وزارة الصحة
وتقانات الأطباء وأطباء الأسنان والصيدالة وأية نقابية أو هيئة أو مؤسسة أخرى بقرار المجلس ضرورة
تليها نسخة عن تلك الجداول . كما يبلغ المجلس تلك الجهات كشفاً بأسماء الأعضاء الذين تقرر شطب
أسمائهم من سجلات وجداول القابلات بمقتضى المادة الرابعة من هذا النظام .

الفصل الثالث

مجلس التساقيب

- المادة ٦ - يمثل الققيب القابلات ويشير شؤونها ورأس اجتماعاتها وإبداءه من مخرجاتها ودرجته القرارات الصادرة عن
الهيئة العامة ومجلس القابلات والمجالس التأديبية والابان الترمية . ويؤم نائب التساقيب مقام الققيب في هذه
الأعمال أو يعضها في الأحوال المتضمنين عليها في القانون .
- المادة ٧ - أ - يضع الققيب بالتعاون مع أمين السر جدول أعمال جلسات المجلس وعلى أمين السر إرسالها لأعضاء
المجلس قبل موعد الاجتماع المادي بثلاثة أيام على الأقل وفي الحالات الاستثنائية قبل موعد الجلسة
بأربع وعشرين ساعة .
- ب- يجوز إضافة مواد جديدة إلى جدول أعمال المجلس في بداية الجلسة بقرار من المجلس .
- المادة ٨ - اذا وجد لدى أي عضو من الأعضاء أي اقتراح يرغب في عرضه على المجلس واتخذ المجلس قرارا بعدم
بحثه في تلك الجلسة فعليه إخطار الققيب خطيا به ويتوجب على الققيب في هذه الحالة عرضه على المجلس
لفصل به في أول جلسة تالية يعقدها .

هكذا من العمل

المادة ٩ - على كل عضو من أعضاء مجلس القابلات حضور اجتماعات المجلس في المكان والموعده المحددين للاجتماع
وان لا يقادر الاجتاع قبل رفعه من قبل رئيس الجلسة إلا باذن خاص من المجلس .

المادة ١٠ - اذا كان للعضو عذر مشروع للتغيب فعليه ان يبعث بكتاب للققيب قبل موعد الجلسة أو بترقية في الحالات
المستعجلة وعلى الققيب عرض الكتاب أو البرقية على المجلس صاحب الصلاحية في تقرير قبول العذر
أو رفضه .

المادة ١١ - يتولى المجلس تعيين الموظفين للقيام بالأعمال الكتابية والحسابية ويضعون لمراقبة وإشراف الققيب وأمين
السر في الأعمال الكتابية وللمراقبة وإشراف الققيب وأمين الصندوق في الأعمال المالية .

المادة ١٢ - أ - يقوم المجلس بتعيين لجنة في كل محافظة من ثلاثة أعضاء لمساعدته في حل المشاكل التي قد تنشأ في
تلك المحافظة .

ب - يعين المجلس مدققا لحسابات القابلات لقاء انما يتفق معه عليها .

الفصل الرابع

في حقوق وواجبات الأعضاء

- المادة ١٣ - يجب على العضو ان يتوخى في ادائه لعمله وواجباته تقاليد مهنته ومقتضيات كرامتها ولا يجوز له مباشرة
أي عمل يتنافى مع ذلك .
- المادة ١٤ - على العضو ان يتقيد في جميع الظروف بمبادئ الشرف والاستقامة ويحافظ على الواجبات المفروضة
عليه بمقتضى مبادئ المهنة وتقاليدها .
- المادة ١٥ - على العضو ان يكون حسن السيرة والسلوك في علاقته مع مرضاه او زملائه او أعضاء المهن الطبية الأخرى
وان يتجنب الاساءة اليهم ماديا او معنويا .
- المادة ١٦ - على العضو التقيد بالقرارات التي تصدر عن الهيئة العامة للقابلات او مجلس القابلات وتنفيذها والاجابة على أية
استفسارات او معلومات يطلبها المجلس تتعلق بالمهنة وأدائها او حول أية شكوى تقدم اليه .
- المادة ١٧ - يسمح للعضو الذي يعمل لحسابه الخاص الاعلان عن ذلك في الصحف المحلية لمدة لا تتجاوز ثلاثة ايام
متتالية لدى بداية ممارسة عمله او لدى عودته لممارسة العمل بعد انقطاعه عنه لأي سبب مدة تزيد على ثلاثة
اشهور او في حال تغيير مركز عمله السابق والمعلومات المسموح له بنشرها في الاعلان هي اسمه واسم الجامعة
او الكلية او المعهد او المدرسة التي تخرج منها واللقاب المعترف له بها من قبل المجلس ومكان عمله وساعات
العمل .
- المادة ١٨ - على العضو الذي يعمل لحسابه الخاص ابلاغ المجلس اذا رغب في السفر للعمل في الخارج او للدراسة اذا
كانت مدة تقيمه عن المملكة تزيد على السنة وكذلك ابلاغ المجلس بعودته وعن أي تغيير يحصل
في عمله او مكانه وعنوانه .

المادة ١٩- على العضو العناية التامة بالألات والادوات التي يستعملها في عمله والحفاظ التي يحملها والتفويض بالظهور باللائق والامتناع عن الشبهة.

المادة ٢٠- على القابلة ان تحول للمستشفى او للطبيب الاخصائي كل حالة ولادة تجدها عسرة او اذا وجدت ان فيها ما يشكل خطرا على الولادة او الجنين .

المادة ٢١- على القابلة ان تعمل على حياة مصالغ اعضاءها المهنية والدفاع عن تلك المصالح او عن الاعضاء لثلاثي ابي اجحاف قد يلحق بهم من جراء قيامهم بعملهم المهني . كما عليها ان تقدم لاجسادها الدعم المادي والمادي لمساعدتهم في التغلب على اية عقبات او مشاكل قد يتعرضون لها .

المادة ٢٢- تقوم القابلة باصدار :

أ - هويات لاجسادها .

ب - شارات خاصة يضعها الاعضاء على سياراتهم الخاصة على ان لا يسمحوا لغيرهم باستعمال تلك الشارات

الفصل الخامس

الاعمال الداخلية

المادة ٢٣- أ - يتولى امين السر الاشراف على المعاملات القبلية وصيانتها وتبليغها وتداولها في السجلات التالية :

١ - سجل الاعضاء العام الذي تسجل فيه اسماء جميع الممرضين والممرضات والقسايات القانونيات المسوح لهم بمزاولة المهنة في المملكة والمعلومات والقرارات المتعلقة بهم .

٢ - الجداول السنوية التي تسجل بها اسماء جميع الاعضاء المسوح لهم بمزاولة المهنة في المملكة الذين دفعوا رسوم الاشتراك في القابلة .

٣ - سجل قرارات الهيئة العامة ومجلس القابلة .

٤ - سجل محاضر الهيئة العامة ومجلس القابلة .

٥ - سجلات للمراسلات تسجل فيها بارقام متسلسلة جميع العرائض والمراسلات الصادرة والواردة عن ولى الهيئة العامة او مجلس القابلة او القريب .

٦ - سجل موجودات القابلة .

٧ - سجل المكتبة واية سجلات اخرى تقتضي الضرورة استعمالها .

ب - يوقع امين السر جميع المراسلات المتعلقة بالاعضاء .

ج - يعتبر امين السر عضوا في جميع اللجان التي يقوم مجلس القابلة بتشكيلها .

د - يوقع امين السر الدعوات التي توجه لاجساد الاعضاء لحضور جلساته .

المادة ٢٤- يتولى نائب امين السر اعمال امين السر في اية من الاحوال التالية :

أ - اذا تغيب امين السر او تعلق عليه القيام بتلك الاعمال لاي سبب .

ب - اذا طلب منه امين السر ذلك .

المادة ٢٥- أ - امين الصندوق مكلف بالمهام التالية :

١ - استيفاء اموال القابلة وايداعها في المصرف او المصارف التي يقرر المجلس ايداع تلك الاموال فيها مع مراعاة جواز احتفاظ امين الصندوق بمبلغ خمسين دينارا على الاكثر في صندوق القابلة .

٢ - الاحتفاظ بدفتر للصندوق يدون فيه المقبوضات والمدفوعات .

٣ - حفظ جميع الوثائق والاسناد المثبتة للقيود الحسابية في ملف خاص .

٤ - تنظيم بيان كل سنة اشهر يتضمن الوضع المالي للقابلة وعرضه على المجلس .

٥ - الاحتفاظ بدفتر ايضالات ذى اربعة ذات ارقام متسلسلة واعطاء ايصال منه بكل مبلغ يقبضه .

٦ - التوقيع مع القريب على سندات الصرف والشيكات التي تسحب بمقتضاها اية اموال للقابلة من البنوك تنفيذا لقرارات المجلس .

٧ - مراعاة مطابقة المصروفات للبنود الواردة في الموازنة وقرارات المجلس .

ب - يتولى نائب امين الصندوق جميع او بعض المهام المثبتة في الفقرة (أ) من هذه المادة في حال تغيب امين الصندوق او اذا تعلق عليه القيام بها او اذا طلب منه امين الصندوق ذلك .

ج - يجب على محاسب القابلة وجميع الموظفين الماليين فيها تقديم كشوفات مالية بالقيمة والشروط التي يقررها المجلس .

الفصل السادس

رسوم التسجيل والاشتراك في القابلة

المادة ٢٦- أ - تستوفي القابلة من كل عضو من اعضاءها الرسوم التالية :

١ - خمسة دنانير رسوم تسجيل

٢ - ثلاثة دنانير رسوم الاشتراك السنوي على ان تعتبر كسور السنة كاملة لاغراض رسم الاشتراك ب- على العضو تسديد رسوم الاشتراك السنوي المنصوص عليه في البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة في موعد اقضاء الثامن والعشرين من شهر شباط من كل سنة .

ج - يستوفي رسم تسجيل الممرض او القابلة والاشتراك السنوي الاول في القابلة المنصوص عليها في البندين ٢١ و ٢٢ من الفقرة (أ) من هذه المادة في موعد اقضاء اسبوعين من تاريخ تبليغ الممرض او القابلة بقبوله عضوا في القابلة .

المعينين بن طلال

١٩٧٥/٨/٢٥

وزير التربية والتعليم فوقان الهنداوي	وزير التقنية خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التسويق علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب

وزير محمود الحوامده	وزير دولة صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
------------------------	-------------------------	--	------------------------------

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاضي	وزير العدل ناجي حسين الطرولة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد اجلازي	وزير الداخلية لثروت التلهوي
---	---------------------------------	---------------------------------	---	--------------------------------

هذه من الأعمال

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام النقل على الطرق

أدر بموجب المادتين (١١٥) و (٢١٥) من قانون النقل على الطرق رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام النقل على الطرق لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الأصلي بخلف عبارة (٥٠٠٠) سيارة صالون عمومي للركاب (الواردة في الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بعبارة (٥٢٥٠) سيارة صالون عمومي للركاب) .

١٩٧٥/٨/٢٥

الحسين بن طلال

وزير الرئيس والتعليم
نوفان الهنداوي
وزير الثقافة والأعلام
خلال الحاج حسن
وزير الانشاء والتعمير
صلاح أبو زيد
رئيس الوزراء ووزير
الخارجية والدفاع
زيد الرفاعي

وزير المواصلات
أحمد الشويكي
وزير المالية ووزير الصناعة
غالب بردات
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
سالم مساعده
وزير الشؤون
سامي اليوب

وزير الدولة للشؤون الخارجية
صافق الشرح
وزير الاوقاف والشؤون
عبد العزيز الحياض
وزير الزراعة
مروان الجمود

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
محمد عضوب الزين
وزير الصحة
طارع محمد الفاقي
وزير العدل
ناجي حسين الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
واكان عتاد الجازي
وزير الداخلية
لروت التاهوني

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام الموظفين

في البنك المركزي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الموظفين في البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (٦) لسنة ١٩٧٠ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥٤) من النظام الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

أ - إذا كلف أو انتدب أو استدعي موظف للقيام بعمل رسمي في غير مركزه الرئيسي داخل المملكة، تدفع له علاوات السفر عن كل ليلة ويسمح له باستعمال وسائل الانتقال وفقاً للترتيب التالي :

الدرجة	دينار	سيارة ركوب	القطار
الاولى والثانية	٥	كاملة	اولى
الثالثة والرابعة	٤	مقعد	ثانية
الخامسة والسادسة	٣	مقعد	٤

المادة ٣ - تعدل المادة (٥٥) من النظام الأصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

أ - إذا أوفد موظف بمهمة رسمية خارج المملكة فتدفع له علاوات السفر التالية عن كل ليلة يقضيها

هكذا من الله على

في المبيت في الخارج دون تحديد لعدد الليالي وتشمل علاوات السفر كافة النفقات التي يتكبدها الموظف بما في ذلك اجور النقل الداخلي :

الدرجة	الدرجة	الدرجة
٢٠١	٤٣	٦٥
٢٨	٢٢	١٨
٢٢	١٨	١٤

١ - الدول الاميركية والاروروبية والكويت ودول الخليج .

٢ - الدول الاخرى

الحسين بن طلال

١٩٧٥/٨/٢٥

وزير التربية والتعليم فوقان الهنداوي	وزير الثقل خالد الحارثي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء زيد الرفاعي
وزير التصوين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير الدولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الارواقف والشؤون والمقنسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود	
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سمود القاضي	وزير المعدل ناجي حسين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عتاد الجازي	وزير الداخلية لشؤون لروت التلهوي

هكذا من الاشغال

نخري حسين للهندسة المعمارية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
ويتساء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٠
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام بدل الارشاد على السفن

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بدل الارشاد على السفن لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من النظام الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وازدادة الفقرة (ب) التالية اليها .
ب - تعفى قوارب ويغوت التزمة (التي لا تقوم بأي عمل تجاري) وتقل حملتها الصافية عن (٥٠) طنا من الارشاد الازامي ما لم يطلب قبطلها ذلك .

الحسين بن طلال

١٩٧٥/٨/٢٥

وزير التربية والتعليم فوقان الهنداوي	وزير الثقل خالد الحارثي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء زيد الرفاعي
وزير التصوين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير الدولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الارواقف والشؤون والمقنسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود	
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سمود القاضي	وزير المعدل ناجي حسين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عتاد الجازي	وزير الداخلية لشؤون لروت التلهوي

نحى الحسين لله ملكنا من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٠.
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام الرسوم المترتبة على السفن (رسوم الرسو والتليص)

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرسوم المترتبة على السفن (رسوم الرسو والتليص) لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (١٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاسلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من النظام الاسلي على الوجه التالي :-
أ - بالتاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

د - الزوارق والمراكب التي يقل عملها الصافي عن (٥) اطنان بحيث لا ترسو على اي من ارسطة الميناء الا باذن من المدير العام للميناء وعندها يستوي منها رسوم التليص .
ب - باضافة الفقرة (هـ) التالية اليها :-
هـ - قوارب ويثوث التزهة (التي لا تقوم بأي عمل تجاري) وتقل حمولتها الصافية عن (٢٠) طنا بحيث لا ترسو على اي من ارسطة الميناء الا باذن من المدير العام للميناء . وعندها تستوي منها رسوم التليص .

١٩٧٥/٨/٢٥

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذوقان اخنداوي	وزير التقني خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الاقتصاد والتجارة صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التنمية علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة سالم مساعده	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل سامي ايوب
وزير الاشغال العامة محمود الحموده	وزير الشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الادارة والادارة عبد العزيز الخياط	وزير الادارة والادارة عبد العزيز الخياط	وزير الادارة والادارة عبد العزيز الخياط
وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعد القاضي	وزير المسكن ناجي حسين الطراونه	وزير الادارة والادارة عبد العزيز الخياط	وزير الادارة والادارة عبد العزيز الخياط

نحى الحسين لله ملكنا من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام موظفي مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاسلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥٧) من النظام الاسلي كما عُدلت بالنظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٥ باضافة عبارة :-
(يؤدي للموظف الذي ينقل الى مركز خارج القطر الذي يقع فيه مركز عمله بدل اغتراب شهري على الوجه التالي) الى صدرها وشطب عبارة (باستثناء الباكستان) الواردة في الفقرة (أ) منها .

١٩٧٥/٨/٢٥

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذوقان اخنداوي	وزير التقني خالد الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الاقتصاد والتجارة صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التنمية علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة سالم مساعده	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل سامي ايوب
وزير الاشغال العامة محمود الحموده	وزير الشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الادارة والادارة عبد العزيز الخياط	وزير الادارة والادارة عبد العزيز الخياط	وزير الادارة والادارة عبد العزيز الخياط
وزير البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعد القاضي	وزير المسكن ناجي حسين الطراونه	وزير الادارة والادارة عبد العزيز الخياط	وزير الادارة والادارة عبد العزيز الخياط

هذا من الأصول

مخبر الملك محمد السادس ملك المغرب

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره

مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٧ نأمر

بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٨١) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات

اصحاب المهن الهندسية في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات اصحاب المهن الهندسية في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ومسا طراً عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٥/٣/١ .

المادة ٢ - تلغى المادة الثانية من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٢ :

يكون للالفاظ والمعارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الملكية	الملكية الأردنية الهاشمية
القوات المسلحة	القوات المسلحة الأردنية
القائد العام	القائد العام للقوات المسلحة او من ينيبه خطياً
قائد السلاح	الضابط للمعن لقيادة سلاح او خدمة او فرع من اسلحة او خدمات او فروع القوات المسلحة .
المهندس	الضابط الحائز على شهادة علمية في أحد فروع الهندسة المقررة من قبل نقابة اصحاب المهن الهندسية في المملكة من جامعة او كلية معترف بها من قبل السلطات الأردنية المختصة بموجب قانون اصحاب المهن الهندسية .

ضابط الهندسة الضابط الحائز على دبلوم في الهندسة من جامعة او كلية معترف بها من قبل القائد العام وتقل درجته عن درجة المهندس .

ضابط تزويد فني أ - الضابط الذي انتهى بنجاح دورة تزويد فني (S. M. O.) في الخارج .

ب - الضابط المصنف في مهنة ضابط مستودعات فنية ويتقاضى علاواتها شريطة ان يمتاز بالاضافة إلى ذلك فحص ضباط التزويد الفنيين في مديرية هندسة الكهرباء والميكانيك الملكية .

ج - الضابط الذي حصل على الدرجة الأولى في مهنة مخازن فني او تزويد فني شريطة اجتياز وفحص ضباط التزويد الفنيين في مديرية هندسة الكهرباء والميكانيك الملكية .

المادة ٣ - تلغى المادة السادسة من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٦ ، العلاوات الفنية

أ - يستحق الضباط المهندسون العلاوات الفنية كما يلي :

١ - ملازم	٦٠ - ٦٤ دينار شهرياً (زيادة ديناراً سنوياً)
٢ - ملازم اول	٦٤ - ٧٠ ديناراً شهرياً (وزيادة دينارين سنوياً)
٣ - رئيس	٧٢ - ٨٠ ديناراً شهرياً (وزيادة دينارين سنوياً)
٤ - رائد	٩٠ - ٩٨ ديناراً شهرياً (وزيادة دينارين سنوياً)
مقدم	١١٠ - ١٢٠ ديناراً شهرياً (وزيادة دينارين سنوياً)
٦ - عقيد فما فوق	١٢٠ ديناراً شهرياً

ب - يستحق ضباط الهندسة العلاوات الفنية كما يلي :

١ - ملازم	٤٦ - ٤٨ ديناراً شهرياً
٢ - ملازم اول	٤٨ - ٥٦ ديناراً شهرياً
٣ - رئيس	٥٦ - ٦٥ ديناراً شهرياً
٤ - رائد	٦٥ - ٧٠ ديناراً شهرياً
٥ - مقدم	٧٠ - ٧٥ ديناراً شهرياً
٦ - عقيد	٧٥ - ٨٠ ديناراً شهرياً
٧ - زعيم فما فوق	٨٠ ديناراً شهرياً

هكذا من المأهول

ج - يستحق تسييل التزويد الفني العلامات الفنية ١٥ يلى :

- ١ - ملازم وملازم اول ١٢ ديناراً شهرياً
٢ - رئيس فافوق ١٥ ديناراً شهرياً

المادة ٤ - تلغى عبارات (٤٠ ديناراً) و (٣٠ ديناراً) و (١٥ ديناراً) الواردة في الفقرات (أ، ب، ج) من المادة السابعة من النظام الاصيل ويستعاض عنها على التوالي بما يلي :

- (٦٠ ديناراً)
(٤٠)
(٢٠)

المادة ٥ - تلغى عبارات (٣٠ ديناراً) و (٢٠ ديناراً) و (١٠ ديناراً) الواردة في الفقرات (أ، ب، ج) من المادة الثامنة من النظام الاصيل ويستعاض عنها على التوالي بما يلي :

- (٤٥ ديناراً)
(٣٠)
(١٥)

١٩٧٥/٨/٢٧

الحسين بن طلال

وزير
الريية والتعلم
ذولفان الهنداوي
وزير
الثقافة والاعلام
خالد الحاج حسن
وزير
الانشاء والتعمير
صبيح امين عمرو
رئيس الوزراء ووزير
الخارجية والدفاع
زيد الرفاعي

وزير
التزويد
علي حسن عوده
وزير
المواصلات
احمد الشويكي
وزير
المساحة والآثار
غالب بركات
وزير
المساحة
سالم مساحه
وزير
الشؤون
الاجتماعية والعمل
سامي ايوب

وزير
الدخالية
فروت التلهوني
وزير
الاشغال العامة
عمود الحوامده
وزير
للشؤون الخارجية
صادق الشرع
وزير
الاقااف والشؤون
عبد العزيز الخيام
وزير
الزراعة
مروان الحمود

وزير
الصناعة والتجارة
رجالي المعشر
وزير
البلدية والقروية
محمد عضوب الزين
وزير
الصحة
طواد سعود القاضي
وزير
دولة لشؤون
رئاسة الوزراء
راكان عتاد الجازي

نظام معدل لنظام الاستخدام وعلاوات الاطباء

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وداء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام الاستخدام وعلاوات الاطباء
والصيادلة في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات الاطباء والصيادلة في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٠ ، المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من النظام الاصيل باضافة الفقرة (ج) التالية بعد الفقرة (ب) منها : -
ج - يجوز تحويل الاطباء الاختصاصيين العاملين في القوات المسلحة الاردنية ممن هم برتبة عقيد وزعيم وانتموا للمدة المقررة للترقية لرتب اعل الى درجات ذات صفة مدنية وفقاً للاسس التالية : -
١ - تشكل لجنة خاصة من القيادة العامة ومديرية الخدمات الطبية الملكية لدراسة حاجة القوات المسلحة الاردنية لخدمات الاطباء الاختصاصيين وترفع توصياتها للقائد العام .
٢ - يتم التحويل من ملاك الرتب العسكرية الى ملاك الدرجات المدنية بارادة ملكية سامية بتنسب من القائد العام .
٣ - تعلى حرية الاختيار للطبيب بين القبول بالدرجة المدنية او انتهاء خدماته في القوات المسلحة ما لم يكن ملتزماً بالخسمة .
٤ - يشترط في الطبيب ان يكون له مقدرة علمية وفنية جيدة في موضوع تخصصه وان يتفرغ للعمل كلياً ولا يجوز له القاء المحاضرات او تقديم المشورة الفنية او العمل خارج نطاق القوات المسلحة او تقاضي اية اجور عن اي عمل خارج ذلك النطاق ما لم يوافق القائد العام على ذلك .
٥ - تكون الدرجات ذات الصفة المدنية كالآتي : -

- أ - الدرجة الثالثة وتعاادل رتبة زعيم عامل في القوات المسلحة الاردنية .
ب - الدرجة الثانية وتعاادل رتبة لواء عامل في القوات المسلحة الاردنية :
ج - الدرجة الاولى وتعاادل رتبة فريق عامل في القوات المسلحة الاردنية .

٦ - يكون الحد الادنى للترقية للدرجة الاعلى خمس سنوات .

٧ - يتمتع الاطباء الذين يتم تحويلهم الى الدرجات المدنية بملات الحقوق التي يتمتع بها اصحاب الرتب العسكرية المعادلة لدرجاتهم من حيث الراتب والعلاوات واية امتيازات اخرى .

هكذا من اهل

٨ - ينادى بالمعينين بالدرجات المدنية المعدل المهني الفني المتعلق باختصاصاتهم فقط ولا يستند لهم أية وظيفة إدارية وتطبق عليهم القوانين والأنظمة والاداء والتعليقات العسكرية وبما تكون جزائيا امام المراجع القضائية العسكرية .

٩ - تضاف خدمات الاطباء بالدرجات المدنية الى خدماتهم السابقة اذا كانت خاضعة للتقاعد وتطبق عليهم قانون التقاعد العسكري .

المادة ٣ - تعدل المادة الثانية من الملحق (أ) من النظام الاصيل كما عدلت بالنظام المعدل رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٢ بالغاء ما ورد فيها والاستعاضة عنه بالآتي : -

١ - تكون علاوات الاختصاص على النحو الآتي :

- أ - علاوة الصنف الخصوصي ١٢٠ ديناراً شهرياً
- ب - علاوة الصنف الاول ٩٠ «
- ج - علاوة الصنف الثاني ٦٠ «
- د - علاوة الصنف الثالث ٣٠ «

٢ - تعطى علاوة الصنف الخصوصي لمن امضى ست سنوات وهو يتقاضى علاوة الصنف الاول .

المادة ٤ - تعدل المادة الثامنة من الملحق (أ) من النظام الاصيل كما عدلت بالنظام رقم (٨٢) لسنة ١٩٧٢ باضافة الرتبة والعلاوة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها : -
فريقتي ١٧٠ ديناراً

المادة ٥ - تعدل المادة التاسعة من الملحق (أ) من النظام الاصيل المضافة بالنظام رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ بالغاء النسب الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بالآتي : -

- رئيس ورائد ٢٥٪ من مجموع الرواتب والعلاوات المستحقة بموجب هذا النظام .
- مقدم وعقيد ٣٥٪ من مجموع الرواتب والعلاوات المستحقة بموجب هذا النظام .
- زعيم فافوق ٤٥٪ من مجموع الرواتب والعلاوات المستحقة بموجب هذا النظام .

١٩٧٥/٨/٢٧

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	وزير الثقل عالم الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوكري	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمد الحوامده	وزير دولة صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمنظمات الاسلامية عبد العزيز الحياض	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتيجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون والبلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سمود القاضي	وزير المسكن ناجي حسين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الحجازي

نعم الحسين للهك الله الملك لله في الدنيا والآخرة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٧
نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام معدل لنظام علاوات الطيارين وضباط المهن الفنية ل سلاح الجو الملكي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام علاوات الطيارين وضباط المهن الفنية لسلاح الجو الملكي الاردني لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٥/٣/١ .

المادة ٢ - يلغى المعنى المخصص لعبارة (ضابط هندسة الطيران) من المادة الثانية من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :
ضابط هندسة الطيران : الضابط الحائز على دبلوم في الهندسة من جامعة او كلية معترف بها من قبل القائل العام وتقل درجته عن درجة المهندس .

المادة ٣ - تلغى الفقرة (أ) من المادة الرابعة من النظام الاصيل ويستعاض عنها بما يلي : -

أ - ضابط هندسة الطيران

- ملازم ٤٦
- ملازم اول ٤٨
- رئيس ٥٦
- رائد ٦٥
- مقدم ٧٠
- عقيد ٧٥
- زعيم فافوق ٨٠

١٩٧٥/٨/٢٧

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم دوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشوكري	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده
وزير الداخلية ثروت التلهوني	وزير الاشغال العامة محمد الحوامده	وزير دولة صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمنظمات الاسلامية عبد العزيز الحياض
وزير الصناعة والتيجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون والبلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سمود القاضي	وزير المسكن ناجي حسين الطراونه
			رئيس الدولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الحجازي

هكذا من الشواهد

بسم الله الرحمن الرحيم

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧٥/٨/٣١

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٨٤) لسنة ١٩٧٥

نظام علاوات المهن الطبية المساعدة

صادر بالاستناد إلى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات المهن الطبية المساعدة لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والبعثات التالية المعاني المخصصة لها في ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك ،

الوزارة	وزارة الصحة
الوزير	وزير الصحة
اللجنة	اللجنة المؤلفة بموجب احكام المادة ٦ من هذا النظام .
الراتب الاساسي	الراتب الاساسي للموظف المصنف او الراتب الاساسي الذي يستحقه الموظف غير المصنف او الراتب الاساسي الذي يستحقه الموظف بعقد .

المادة ٣ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة تعتبر المهن التالية مهناً طبية مساعدة لاغراض هذا النظام .

في / مساعد في مختبرات

مساعد صيدلي

مساعد في اسنان

مساعد ممرض / ممرض تحت التدريب

مساعد في اشعة / نظائر مشعة

في / مساعد في معالجة حكيمة

مساعد في تحدير

مساعد في احصاء صحي وجوي

مراقب صحي

في تغذية

في صيانة اجهزة طبية

في تشغيل اجهزة طبية

في اطراف صناعية

ب - لمجلس الوزراء بتبني من الوزير إضافة أية مهنة طبية مساعدة أخرى إلى المهن الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٤ - للوزير بناء على تسبب اللجنة منح الموظف المعين في إحدى وظائف المهن الطبية المساعدة المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا النظام والدرجة في جدول تشكيلات الوظائف للوزارة وممارس مهام تلك المهنة علاوة وفق الاسس التالية :

أ - الجامعي الحاصل على شهادة البكالوريوس او ما يعادلها في حقن اختصاصه ٣٠٪ من الراتب الاساسي .

ب - خريج معاهد المهن الطبية المساعدة التي لا تقل مدة الدراسة فيها عن ثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها ٣٠٪ من الراتب الاساسي .

ج - خريج معاهد المهن الطبية المساعدة التي لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنتين بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها (٢٥ ٪) من الراتب الاساسي .

د - خريج معاهد المهن الطبية المساعدة التي لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة واحدة بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها (٢٠ ٪) من الراتب الاساسي .

هـ - خريج مدارس مساعدات الممرضات (٢٠ ٪) من الراتب الاساسي .

و - من أمضى في ممارسه إحدى المهن الطبية المساعدة في الوزارة مدة لا تقل عن خمس سنوات ٢٠ ٪ من الراتب الاساسي .

المادة ٥ - أ - لا يجوز للموظف ان يتقاضى أكثر من علاوة واحدة من العلاوات المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا النظام .

ب - لا يجوز الجمع بين العلاوة الممنوحة وفق احكام هذا النظام وإية علاوة أخرى باستثناء العلاوات العائلية وعلاوة غلاء المعيشة الإضافية وعلاوة الجنوب وعلاوة بدل المدى وعلاوة مركز التأهيل

المادة ٦ - تشكيل لجنة برئاسة وكيل وزارة الصحة وعضوية مندوب عن دائرة الموازنة ومدير الدائرة المختصة بمهمتها تسبب صرف العلاوة للموظفين المشمولين باحكام هذا النظام او حججها عنهم .

الحسين بن طلال

١٩٧٥/٨/٣١

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
التربية والتعليم	النقل	الثقافة والاعلام	الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
فولان الخنساوي	خالد الحاج حسن	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	وزير الخارجية والدفاع

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
التحسين	المواصلات	السياحة والآثار	المالية	وزير الشؤون
علي حسن عوده	احمد الشويكي	غالب بركات	سالم مساعده	الاجتماعية والعمل

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	الاشغال العامة	للشؤون الخارجية	وزير دولة	وزير الاوقاف والشؤون
ثروت الظهري	محمود الحومده	صادق الشرع	عبد العزيز الشياط	الزراعة

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الصناعة والتجارة	البلدية والتربية	الصحة	العمل	وزير دولة لشؤون
رجائي المعشر	محمد عضوب الزين	طراد سمرة القاضي	ناجي حسين الطراوله	رئاسة الوزراء

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	الاشغال العامة	للشؤون الخارجية	وزير دولة	وزير الاوقاف والشؤون
ثروت الظهري	محمود الحومده	صادق الشرع	عبد العزيز الشياط	الزراعة

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الصناعة والتجارة	البلدية والتربية	الصحة	العمل	وزير دولة لشؤون
رجائي المعشر	محمد عضوب الزين	طراد سمرة القاضي	ناجي حسين الطراوله	رئاسة الوزراء

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	الاشغال العامة	للشؤون الخارجية	وزير دولة	وزير الاوقاف والشؤون
ثروت الظهري	محمود الحومده	صادق الشرع	عبد العزيز الشياط	الزراعة

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الصناعة والتجارة	البلدية والتربية	الصحة	العمل	وزير دولة لشؤون
رجائي المعشر	محمد عضوب الزين	طراد سمرة القاضي	ناجي حسين الطراوله	رئاسة الوزراء

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	الاشغال العامة	للشؤون الخارجية	وزير دولة	وزير الاوقاف والشؤون
ثروت الظهري	محمود الحومده	صادق الشرع	عبد العزيز الشياط	الزراعة

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الصناعة والتجارة	البلدية والتربية	الصحة	العمل	وزير دولة لشؤون
رجائي المعشر	محمد عضوب الزين	طراد سمرة القاضي	ناجي حسين الطراوله	رئاسة الوزراء

وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
الداخلية	الاشغال العامة	للشؤون الخارجية	وزير دولة	وزير الاوقاف والشؤون
ثروت الظهري	محمود الحومده	صادق الشرع	عبد العزيز الشياط	الزراعة